AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

أديس أبابا، إثيوبيا ص.ب 3243هاتف 011-551 7700 :فاكس011-551 7844 :
الموقع الالكتروني WWW.au.int :

الاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة

للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

مدينة الجزائر، الجزائر، 24 – 28 أبريل 2017

STC-SDLE-2/MIN/DRF/RPT

الموضوع :

"الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي لتسخير العائد الديمغرافي"

تقرير اجتماع الوزراء

تقرير اجتماع الوزراء

مقدمة

1. تم عقد اجتماع وزراء الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في مدينة الجزائر يومي 27 و28 أبريل 2017. وكان موضوع الاجتماع "الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي لتسخير العائد الديموغرافي".

2. وناقش الاجتماع قضايا أساسية تتناول الموضوع في قطاعين من قطاعات اللجنة الفنية المتخصصة:

التنمية الاجتماعية – ينبغي تعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن في القارة، حيث أن أعدادهم تزداد بسرعة، ويضطلعون بدور أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتحملون عبئا ثقيلا فيما يتعلق بتقديم الرعاية لأفراد الأسرة. إن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين، واستخدام قدراتهم ومواهبهم أمر لا غنى عنه لتسخير العائد الديمغرافي. وعلاوة على ذلك، فإن السماح للفتيات بالزواج، وعدم دعمهن لاستكمال تعليمهن من أجل تقديم مساهمتهن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يشكل عائقا خطيرا لجني العائد الديمغرافي، وينبغي أن تتوقف هذه الممارسة. **العمل والعمالة**– في ظل تزايد أعداد الشباب في القطاع غير الرسمي في القارة، أصبح التدريب على المهارات والتعليم من أجل مواكبة متطلبات سوق العمل، إلى جانب تحسين الإنتاجية، أمرا بالغ الأهمية ليس فقط لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي ولكن أيضا لتسخير العائد الديمغرافي في خدمة التنمية الاقتصادية في القارة . وعلاوة على ذلك، ينبغي إنفاذ حقوق العمل لجذب التجارة والاستثمار إلى القار. وسيساهم توسيع نطاق الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاعات الزراعية وغير الرسمية والحرف اليدوية، من بين قطاعات أخرى، إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الأفريقية.

الحضور

3. حضر الاجتماع مندوبون من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التالية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الجابون، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، سوازيلاند، جمهورية تنزانيا المتحدة، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

4. وإضافة إلى ذلك، شهد الاجتماع حضور ممثلين عن أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء المتعاونون.

مراسم الافتتاح

5. رحب منسق مراسم الافتتاح بجميع المشاركين في الجزائر العاصمة، وذكر أن موضوع المؤتمر يكتسي أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق أهداف العمل والعمالة والحد من الفقر، بما في ذلك تعزيز أطر حقوق الإنسان في أفريقيا.

6. وأعربت معالي بريسكا موفوميرا، وزيرة الخدمة العامة والرعاية الاجتماعية في زمبابوي والرئيسة المنتهية ولايتها للدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، عن شكرها لحكومة الجزائر على كرم ضيافتها. كما أعربت معالي الوزيرة عن امتنانها لأعضاء هيئة المكتب المنتهية ولايتها لالتزامهم بعمل اللجنة الفنية المتخصصة في الفترة من 2015 إلى 2017. وأشارت إلى أنه، في إطار البرنامج المتفق عليه للاجتماع الثاني للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، ينبغي أن يعمل الاتحاد الأفريقي على نحو وثيق مع هيئة المكتب الجديدة لضمان متابعة المسائل التي بقيت معلقة عند انقضاء مدة ولاية اللجنة الفنية المتخصصة الأولى للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة. وهنأت الوزيرة الجزائر على انتخابها رئيسا جديدا للجنة الفنية المتخصصة الثانية للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، وأعربت عن ثقتها في أن الرئيس سوف يقود بعزم هيئة المكتب للمضي قدما في معالجة المسائل اللازمة. كما هنأت مفوضة الاتحاد الأفريقي الجديدة للشؤون الاجتماعية، الدكتورة أميرة الفاضل، على انتخابها، وذكرت أنها ستتمكن بفضل قيادتها من تحقيق أهداف أفريقيا التي نريدها.

7. ألقت ممثلة العمّال السيدة جريسلين ببروم كلمة موجزة أشارت فيها إلى أن من المهم أن تنظم اللجنة الفنية المتخصصة الثانية للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة مزيدا من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني من أجل تسخير الموارد البشرية والمالية لتحقيق أهداف أفريقيا.

8. وشدد ممثل أرباب العمل السيد جمال بلحرش على أن بطالة الشباب أمر غير مقبول، وتدعو الحاجة إلى تنويع الاقتصادات، وسد الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والعمل ضد قيام الجماعات المتطرفة بتجنيد الشباب، مما يتسبب في نشوء تحديات أشد خطورة. وقد أصبحت البطالة كذلك عائقا أمام تحقيق الأمن الاقتصادي، ولذلك ينبغي أن يعلن الاتحاد الأفريقي حربا لإنهاء بطالة الشباب

من خلال تنفيذ سياسات مختلفة مثل أجندة 2063 وخطة واجادوجو +10 من بين أمور أخرى، وصولا إلى وضع خارطة طريق تشغيلية لمعالجة مسألة البطالة. ويجب تنظيم لقاء بين العمال وأصحاب العمل والحكومات في سبيل إيجاد حل لتوفير فرص العمل للشباب في سوق العمل.

9. وشكرت مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون الاجتماعية، الدكتورة أميرة الفاضل، حكومة الجزائر على استضافة الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة بحفاوة، وأكدت أن المسائل التي يجري تناولها في اللجنة تكتسي أهمية بالغة للاستفادة من العائد الديمغرافي: الإعاقة، الأطفال، العمل والعمالة والحماية الاجتماعية. وذكّرت أن اللجنة الفنية المتخصصة ستسهم بشكل مباشر في تحقيق تطلعين من تطلعات أجندة 2063، وستركز على ستة من المجالات ذات الأولوية الثلاثين وهي: الدخل وفرص العمل والعمل اللائق؛ الفقر وعدم المساواة والجوع؛ الضمان والحماية الاجتماعيين، بما يشمل المعوقين؛ تمكين الشباب والأطفال؛ تمكين المرأة والفتاة؛ والعنف والتمييز ضد النساء والفتيات. وقالت المفوضة إن إدارة الشؤون الاجتماعية ستواصل معالجة المسائل الرئيسية التي ستتناولها اللجنة الفنية المتخصصة مثل مشروع البروتوكول المتعلق بالمعوقين؛ والتوقيع والتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن من قبل 15 دولة عضوا لكي يدخل البروتوكول حيز التنفيذ؛ وصياغة البروتوكول المتعلق بحقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، فضلا عن الأجندة الاجتماعية لعام 2063؛ ومعالجة جذور مشكلة زواج الأطفال والتقدم المحرز في حملة الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال. وسيحظى أيضا برنامج السنوات الخمس الأولى ذو الأولوية (2016 – 2020) بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، القائم على الأهداف ذات الصلة لأجندة 2063 والمتوافق مع خطة الأمم المتحدة لعام 2030، بالاهتمام على سبيل الأولوية. واختتمت المفوضة كلمتها بالقول إنه إذا أردنا أن تزدهر الاقتصادات الأفريقية وتكون أكثر قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي، فعلينا أن نبدأ بالاستثمار في شعوبنا.

10. رحب السيد عبد المالك سلال، رئيس وزراء الجزائر، في كلمته الافتتاحية، بجميع المشاركين، وذكر أن اللجنة الفنية المتخصصة وفرت منبرا للحوار والتعاون حول عدد من القضايا الاجتماعية ومسائل العمل والعمالة، مشددا ضرورة الاعتماد على أنفسنا أي على قدراتنا ومواردنا البشرية للمضي قدما، على سبيل المثال. وأشار معالي رئيس الوزراء إلى أن من شأن توفير الدخل المستقر للعمال أن يسمح بالحد من انعدام الأمن والأنشطة الإجرامية وهجرة الأدمغة والأيدي العاملة وتحفيز الاقتصادات المحلية. وأضاف أن رفع مستويات التغطية الصحية والاستثمارات في التعليم والبنية التحتية سيكون له أثر إيجابي على كل من العمال الأفريقيين الذين يحتاجون إلى مؤهلات، والشركات

التي توظف هؤلاء العمال. وتحتاج أفريقيا إلى أن تواكب ركب الاقتصاد العالمي. ويجب على الدول الغربية أن تدرك أن الاستقرار في القارة يخدم قضية السلام ويساهم في توفير الثروة والحفاظ على الموارد الطبيعية. ومن الأهمية بمكان، في هذا الصدد، وضع برامج إنمائية عاجلة لصالح الحكومات، وينبغي لأرباب العمل والعمال أن يقربوا من وجهات نظرهم وأن يعملوا على نحو وثيق لتحقيق ذات الأهداف. وتعهد معالي رئيس وزراء الجزائر، في ختام كلمته، بأن حكومة الجزائر تدعم بالكامل مداولات اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة، وذكر أنه يتطلع إلى نتائج الاجتماع.

البند 1.1 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب

11. وفقا لقواعد الإجراءات المتعلقة بتشكيلة اللجنة الفنية المتخصصة وبعد إجراء المشاورات الواجبة فيما بين الدول الأعضاء، انتخب الوزراء هيئة مكتب الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة على النحو التالي:

الرئيس، السيد محمد خياط	**– الجزائر: العمل، شمال أفريقيا**
النائبة الأولى للرئيس، السيدة فلورانس أياسي كوارتي	**– غانا: التنمية الاجتماعية، غرب أفريقيا**
النائب الثاني للرئيس، السيد يوسف علي	**– السودان: العمال، شرق أفريقيا**
النائبة الثالثة للرئيس، السيدة ساندا بوسونج أشري باتي	**– الكاميرون: أصحاب العمل، وسط أفريقيا**
المقرر، السيد صامويل موؤوتوبا	**– جنوب أفريقيا: التنمية الاجتماعية، الجنوب الأفريقي**

البند 2.1 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

12. اعتمد الوزراء جدول الأعمال وبرنامج العمل مع تعديلات طفيفة تتعلق بترتيب العروض.

البند 2 من جدول الأعمال: مناقشات وزارية
1.2 مستقبل العمل في أفريقيا

13. شدد ممثل منظمة العمل الدولية على الحاجة إلى ضمان التحوّل في مجال توفير السلع والخدمات في أفريقيا لكي تظل القارة قادرة على المنافسة. وأكد مجددا على الحاجة إلى برنامج تحولي للاقتصاد الأفريقي من شأنه إضافة سلسلة قيمة لمواردنا الوطنية بدلا من الإبقاء على الاتجاه المتمثل في إنتاج

وبيع المنتجات الخام وغير المجهزة فقط. وذلك هو المجال الذي سيتم فيه توفير المزيد من فرص العمل وخلق الثروة في السلع والخدمات. كما نصح الدول الأفريقية برفع مستوى البنية التحتية التسهيلية بما في ذلك الطرق والموانئ والسكك الحديدية والجسور وما إلى ذلك. وينبغي لأفريقيا أن تضمن ليس فقط الوصول إلى الطاقة ولكن أيضا أن تكون هذه الطاقة موثوقا بها لتحفيز التصنيع في القارة. وينبغي تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي لضمان توافر الأسواق الجاهزة وتحسين المهارات الضرورية للتحول الاقتصادي في الوقت نفسه.

14. وأبلغ ممثل البنك الأفريقي للتنمية الاجتماع بأنه يتعين على البلدان الأفريقية تنويع تدريب العمال، وأن البنك الأفريقي للتنمية يدرك تماما دوره في إيجاد فرص العمل، وأنه يعمل مع الحكومات الأفريقية لتعزيز الركائز الأساسية التي يمكن أن تخلق وتدير هجرة اليد العاملة في القارة. ويشمل ذلك دعم مشاريع توليد الطاقة الضخمة وتعزيز ودعم برنامج التكامل في أفريقيا لتعزيز هجرة اليد العاملة في أفريقيا ودعم بناء قدرات الشباب الأفريقي من خلال التدريب المهني.

15. وبعد تقاسم تجارب الدول، اتخذ الوزراء القرارات التالية بشأن مستقبل العمل

1) أن تنسق هيئة مكتب اللجنة الفنية المتخصصة عملية التفكير وتحديد موقف أفريقي موحد بشأن مستقبل العمل في أفريقيا بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية؛
2) إشراك البرلمان الأفريقي في الإصلاحات التشريعية اللازمة وذات الصلة.

البند 2: مناقشات وزارية

1.2 الحاجة إلى تعجيل تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

16. أوضح مدير الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي أنه تم إعداد برنامج السنوات الخمس الأولى بناء على طلب من قمة الاتحاد الأفريقي بهدف ضمان التنفيذ الفعال للإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة. وتقيّم الخطة مبدأ تفويض السلطة، بينما تضع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع طبيعي لدفع تنفيذها في الدول الأعضاء فيها. وقد حظي دور الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية بدرجة خاصة من الاعتراف والتقدير. وقد تمت دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء إلى العمل على تعميم أطر سياسات برنامج وجادوجو + 10 وبرنامج الخمس السنوات الأولى ذي الأولوية. وستعمل

المفوضية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد من أجل وضع نموذج تعميمي في الأشهر المقبلة

17. وعقب المناقشات، اتخذ الوزراء **القرارات** التالية:

1) ينبغي للدول الأعضاء اتخاذ قرارات جريئة لإنشاء أو تعزيز هيكل المتابعة المشترك بين القطاعات بشأن أطر سياسات واجادوجو + 10 وإبلاغ المفوضية بذلك بحلول أكتوبر 2017 حتى يتسنى لهيئة مكتب الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة النظر فيه.
2) ينبغي للدول الأعضاء تعيين منسقيها في عملية سياسة واجادوجو + 10 بحلول سبتمبر 2017؛
3) ينبغي للدول الأعضاء إعداد أول تقرير متابعة عن فترة سنتين في 2018 لكي تنظر فيه اللجنة الفنية المتخصصة في عام 2019؛
4) دعوة الشركاء الدوليون إلى مواءمة تدخلاتهم وآلياتهم مع برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية من أجل ضمان اتساق السياسات على جميع المستويات.

البند 2 من أجدول الأعمال: مناقشات وزارية
3.2 الحاجة إلى تعجيل دخول البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا حيز التنفيذ

18. أشار مدير الشؤون الاجتماعية في مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى أن ثلاث (3) دول أعضاء فقط هي التي وقعت على البروتوكول منذ اعتماده في يناير 2016. وأشار إلى أن عدد كبار السن يبلغ حاليا 65 مليون نسمة وعندما يبلغ الشباب الحالي سن الشيخوخة سيبلغ عدد كبار السن في أفريقيا 220 مليونا بحلول 2050. وعليه، دعا الدول الأعضاء إلى النظر بجدية في التوقيع والتصديق على البروتوكول لضمان حقوقهم لأن هذه الفئة العمرية ستصبح جزءا هاما من العائد الديمغرافي في القارة.

19. اتخذ الوزراء القرارات التالية بشأن تعجيل دخول البروتوكول حيز التنفيذ:

1) ينبغي للمفوضية الإسراع في توعية الدول الأعضاء بوجود البروتوكول المتعلق بكبار السن من أجل المضي قدما بالتصديق عليه؛

2) ينبغي للمفوضية أيضا أن يتواصل ويعمل مع البرلمان الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وبرلماناتها، وكذلك البرلمانات الوطنية بغية تشجيع التصديق على البروتوكول وإدراجه في القوانين الوطنية؛
3) يُطلب من المفوضية تنظيم حوار بين كبار السن حول البروتوكول؛
4) ينبغي أن يتعهد الوزراء بتعميم البروتوكول على الصعيد الوطني من خلال تقاسمه مع مختلف الوزارات والوكالات في بلدانهم باعتبار ذلك جزءا من جهود التصديق والتعميم؛
5) ينبغي للدول الأعضاء تقييم حالة كبار السن في بلدانهم من أجل مواءمة أحكام البروتوكول مع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بكبار السن؛
6) ينبغي للحكومات منح الأولوية لحقوق ورفاهية كبار السن في الخطط الوطنية الخاصة بالحماية الاجتماعية.

البند 2 من جدول الأعمال: مناقشات وزارية:
2.4 مشروع توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعاملين في صناعة الحرف اليدوية

20. قدم معالي وزير التجارة والحرف اليدوية وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كوت ديفوار عرضا حول اللجنة المعنية بتطوير وترويج الحرف اليدوية تناول تنسيق الإجراءات في الدول الأعضاء من أجل تطوير قطاع الحرف اليدوية. وشدد على أهمية هذا القطاع في وسائل كسب الرزق من قبل المرأة. وأكد أيضا على إمكانات النمو لسوق الحرف اليدوية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وبالتالي على الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة مع الحفاظ على الحرف اليدوية التقليدية. وشدد كذلك على ضرورة تيسير حصول النساء وصاحبات المشاريع على التمويل فضلا عن إجازة المهارات. انصب التركيز في رسالته على ضرورة اتخاذ إجراءات جريئة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تشمل العاملين في صناعة الحرف اليدوية وأفراد أسرهم.

21. وعقب العرض، اتخذ الوزراء القرارات التالية:

1) ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على قطاع الحرف اليدوية، وينبغي توسيع نطاق التغطية بالضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية لكي تشمل العاملي في هذا القطاع؛ باعبار ذلك استراتيجية للتحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تنفيذ خطة عمل الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الريفي عن طريق التعاون بين أمانة اللجنة المعنية بتطوير وترويج الحرف اليدوية ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

2) ينبغي للحكومات إنشاء مجلس وطني للحرفيين في إطار برنامج منظم لتلبية احتياجات عمال الحرف اليدوية؛
3) ينبغي للاتحاد الأفريقي إنشاء وحدة لإيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع الحرف اليدوية، ويجب أن يصبح هذا القطاع ركيزة استراتيجية للقارة في إطار الاتحاد الأفريقي؛
4) ينبغي أن تقدم اللجنة المعنية بتطوير وترويج الحرف اليدوية المساعدة التقنية للدول الأعضاء بشأن تعزيز قطاعات الحرف اليدوية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

22. أبدى جنوب أفريقيا تحفظات إزاء البيانات الواردة في هذا البند، وذلك بحجة أن سياسة الضمان الاجتماعي الشامل مطبقة في البلد وتشمل العاملين في صناعة الحرف اليدوية.

البند 5.2 من جدول الأعمال: حلقة النقاش الوزارية حول العمالة والتنمية الاجتماعية والعائد الديموغرافي

23. تناول السيد معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في أثيوبيا موضوع هجرة اليد العاملة من أجل التنمية والتكامل. وأبلغ الاجتماع بأن الهجرة أصبحت قضية بالنسبة لبلاده باعتباره بلد مصدر وبلد عبور للهجرة، وأن هجرة اليد العاملة آخذة في الارتفاع منذ السنوات الأخيرة. وأبلغ كذلك أن إثيوبيا لديها إطار قانوني جديد، وتعمل أيضا على إيجاد ملحقين قنصليين في مختلف البلدان ولا سيما في الشرق الأوسط. وفي إطار التعاون الدولي، تعمل إثيوبيا على نحو وثيق مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وقد أبرم البلد أيضا عدة اتفاقات مع بلدان أخرى تستضيف مواطنيه من أجل الحماية الاجتماعية. وتقاسم معالي الوزير التجارب الإثيوبية التي تشمل إنشاء آلية إحالة للمرحلين من العمال المهاجرين ولا سيما أولئك القادمين من الشرق الأوسط.

24. وعقب ذلك، قرر الوزراء ما يلي:

1) ينبغي وضع موقف أفريقي موحد لمعالجة المضايقات والرق الحديث الذي يعاني منه المهاجرون غير الشرعيين
2) ينبغي للدول الأعضاء وضع اتفاقات ثنائية فيما بينها، ومساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي في الحوار من أجل التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة، ولا سيما مع الشرق الأوسط وأوروبا.

25. تناول معالي وزيري نيجيريا والجزائر مسألة تمكين المرأة في أسواق العمل حيث سلطا الضوء على التحديات التي تواجه حقوق الإنسان وقدرة المرأة على المشاركة في سوق العمل. وتصديا

لذلك، ينبغي وضع أطر للتشريعات والسياسات. وقد تم التصديق على صكوك دولية في نيجيريا والجزائر، حيث تم تخصيص 35 في المائة من الوظائف في القيادة وكبار المسؤولين التنفيذيين للنساء في نيجيريا. وفي الجزائر، تم اتخاذ تدابير أيضا على الصعيدين القانوني والسياسي لدعم تمكين المرأة، مما حقق آثارا إيجابية على وضع المرأة في سوق العمل. وقد أطلعت بلدان أخرى الاجتماع أيضا على تجاربها.

26. وعقب المناقشات، دُعيت الدول الأعضاء إلى ضمان تنفيذ المقررات السابقة بشأن تمكين المرأة وتنفيذ نتائج الدورة الحادية والستين للجنة الأمم المتحدة لوضع المرأة من أجل الاستفادة من العائد الديمغرافي.

27. وتناول معالي وزير العمل والضمان الاجتماعي في الجزائر موضوع الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي حيث أبلغ بالإطار المؤسسي لعام 2015 والذي حقق إنجازات بارزة من خلال توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، ولا سيما الحرفيين. وقد تم تحقيق ذلك من خلال دعم النظام الطوعي القائم على مساهمة في متناول الجميع. وتتمثل الخطوة التالية في توسيع نطاق هذا النظام وإنشاء فئة جديدة من المستفيدين من الضمان الاجتماعي تتمتع بوضع جديد بما في ذلك تكييف قوانين ونظم الضمان الاجتماعي.

28. وقد أطلع وزيرا غانا وزامبيا الاجتماع على تجارب بلديهما بشأن السياسات والأطر القانونية الموجودة فضلا عن البرامج المحددة الرامية إلى توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل العمال في الاقتصاد غير الرسمي وأسرهم بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين فضلا عن الشركاء الإنمائيين الدوليين.

29. وقرر الوزراء العمل على ضمان الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ودعوا إلى تنفيذ أطر سياسات ومواثيق الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية معا بمساعدة من الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية.

البند 3 من جدول الأعمال: بحث تقرير اجتماع خبراء الدورة الثانية للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

30. بحث الوزراء تقرير اجتماع الخبراء واعتمدوا التوصيات الواردة فيه.

نتائج الجلسات القطاعية – التنمية الاجتماعية

تنفيذ إطار السياسات وخطة العمل بشأن الشيخوخة

31. قرر الوزراء ما يلي:

أ. ينبغي لأصحاب المصلحة اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن نظم الرعاية الطويلة الأجل وتنفيذه؛
ب. ينبغي للدول الأعضاء أن تضع برامج وقوانين وطنية لحماية كبار السن، بما في ذلك خطط الحماية الاجتماعية لضمان حصول كبار السن على التغطية الصحية والخدمات الرئيسية الأخرى؛
ج. ينبغي أن تشمل المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء علم الشيخوخة (للعلوم الاجتماعية) وخصائي الخدمات الاجتماعية وطب الشيخوخة (للعلوم الصحية)؛
د. ينبغي أن تتعاون الحكومات بشكل أكبر مع القطاع الخاص للاستثمار في تنمية المهارات في المجالات المتخصصة المتعلقة بكبار السن وتقديم الدعم للأسر؛
ه. ينبغي للبلدان أن تتقاسم الممارسات الجيدة بشأن طرق إدارة خدمات الرعاية لكبار السن مع مراعاة الجوانب الثقافية؛
و. ينبغي أن يكفل الاتحاد الأفريقي، وفقا لمتوسط العمر المتوقع من بلد إلى آخر، تنسيق سن التقاعد لكفالة الإعداد والتخطيط السليمين لكي يتلقى كبار السن معاشاتهم التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات المالية عندما يحين الوقت؛
ز. ينبغي إجراء بحوث حول حجم السكان الأكبر سنا تتضمن بيانات مفصولة عن العمر والقدرات؛
ح. يبغي للحكومات أن تنظم حملات توعية في المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز احترام كبار السن وقيمتهم، وأن تضع قوانين لحماية كبار السن من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة؛

تنفيذ الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تنفيذ خطة العمل بشأن أفريقيا ملائمة للأطفال

32. اتخذ الوزراء القرارات التالية بشأن الحملة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا

أ. ينبغي تحديد المناصرين للحملة على الصعيدين الوطني والإقليمي، فضلا عن الأشخاص المعنيين، بمن فيهم الزعماء التقليديون والدينيون؛
ب. الالتزام السياسي أمر بالغ الأهمية لتوفير الموارد للبرامج المتعلقة بإنهاء زواج الأطفال؛

ج. يلزم وضع قوانين صارمة وخاصة من أجل مواءمة القوانين الوطنية والعرفية لمعالجة أي تناقضات في سن الزواج؛

د. ينبغي إدراج مسألة زواج الأطفال في خطط العمل الوطنية حتى تظل المسألة في صميم الأولويات؛

ه. ينبغي رصد الروابط بين الاتجار بالأطفال وزواج الأطفال عن كثب؛

و. ينبغي إجراء المزيد من البحوث حول سبب استمرار زواج الأطفال؛

ز. ينبغي إنشاء لجنة أفريقية للإشراف على مكافحة زواج الأطفال تقوم، من بين أمور أخرى، بمنح جوائز للبلدان التي أحرزت تقدما واضحا بشأن إنهاء زواج الأطفال والاعتراف بها، وتعيين مقرر خاص بهذا الصدد.

تنفيذ منظومة الاتحاد الأفريقي بشأن الإعاقة

33. اتخذ اجتماع الخبراء القرارات التالية بشأن منظومة الاتحاد الأفريقي بشأن الإعاقة:

أ. تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بإعداد وثيقة سياسة تحل محل خطة العمل القارية 2020-2030 بشأن العقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (2010 - 2019) لعرضها على الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة من أجل بحثها.

ب. الطلب إلى الدول الأعضاء إنشاء لجنة وزارية فرعية.

إحاطات

الإعاقة

أ) تسديد المساهمات المتأخرة للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل من أجل تسوية المتأخرات من مرتبات العاملين السابقين للمعهد.

34. أحاط الوزراء علما بأنه لا تزال متأخرات في المساهمات مستحقة على 17 بلدا من أصل الدول الأعضاء في المعهد البالغ عددها 26، مما أدى إلى عدم تسديد التزاماتها المستحقة للموظفين السابقين الأحياء والمتوفين والمتقاعدين منذ 2013، بما قيمته 1.3 مليون دولار حسب ما ورد في مراجعة حساباتها لدى المعهد وذلك على الرغم من قرارات المجلس التنفيذي السابقة بشأن المعهد والتي تحث الدول الأعضاء على دفع 305 فقط من متأخراتها المستحقة على المعهد. وبعد دفع بعض البلدان الأعضاء في المعهد متأخراتها، سيطلب المجلس التنفيذي من البلدان المتبقية أن تدفع 155 فقط.

35. حث الوزراء الدول الأعضاء في المعهد على دفع متأخراتها وقدموا التوصيات الإضافية التالية:

1) إعادة إدراج المسألة على جدول أعمال اجتماع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي القادم في يوليو 2017؛
2) أن تدفع مفوضية الاتحاد الأفريقي إعانة قدرها 000 150 دولار أمريكي من مساهمات الدول الأعضاء لتصفية التزامات المعهد في 2017؛
3) أن تسجل مفوضية الاتحاد الأفريقي على حساب الدول الأعضاء الـــ 17 التي عليها متأخرات تجاه المعهد نسبة 15% من التزاماتها لتسديد متأخراتها الواردة في مراجعة الحساب في 2017؛
4) تسديد المبالغ المستحقة لموظفي المعهد بالتناسب مع الأموال المستلمة من المفوضية ومن الدول الأعضاء في المعهد، أي أنه سيتم التعويض عن المبالغ المستحقة لموظفي المعهد كلما وردت مدفوعات، حتى لا ينتظروا سنة أخرى لاستلام أي مدفوعات؛
5) أن تسجل مفوضية الاتحاد الأفريقي على حساب الدول الأعضاء المتبقية التي لا يزال على ذمتها مساهمات متأخرة في 2018، نسبة 30% من متأخراتها الواردة في مراجعة الحسابات، بالإضافة إلى مساهماتها المقررة سنويا في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
6) أن يتلقى المجلس التنفيذي من المفوضية تقريرا عن تصفية التزامات المعهد خلال دورته العادية في يناير 2018، على النحو المطلوب في يناير 2013.

ب) تنفيذ مشروع الاتحاد الأفريقي/ فنلندا/الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لإنشاء منظومة الاتحاد الأفريقي لشؤون الإعاقة.

36. أشاد الوزراء بالمشروع وقرروا تعميم معايير تحديد الدول الأعضاء المناصرة واختيارها بطريقة شفافة.

<u>الحماية الاجتماعية</u>

أ) آفاق الحماية الاجتماعية على المدى الطويل في شرق أفريقيا

37. أشاد الوزراء بالتقرير وطلبوا أن تدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البحوث في مجال تدابير ونتائج الحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء.

38. ورحب الوزراء بمشروع الاتحاد الأفريقي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن نشر حالة الحماية الاجتماعية في أفريقيا والتزموا بتوفير المعلومات اللازمة من أجل إجراء استعراض قاري؛

ب) تمويل الحماية الاجتماعية في أفريقيا

39. وافق الوزراء على ضرورة زيادة وعي واضعي السياسات بالروابط بين الحماية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، إلى جانب تحسين البيانات والعمل التحليلي الأكثر دقة لإقناعهم بالفوائد الحقيقية للاستثمارات في الفئات الضعيفة.

40. ورحب الوزراء بالاجتماع الأول لمجلس التنسيق المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية في أفريقيا، وطلبوا من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون معه ومع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال البحث ووضع وتنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في أفريقيا.

كبار السن

أ) حالة التوقيع والتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا

41. أحاط الاجتماع علما بطء وتيرة التوقيع والتصديق على بروتوكول كبار السن، وحث الدول الأعضاء على العمل مع الحكومات وحشد التأييد من المجتمع من أجل تسريع التوقيع والتصديق على البروتوكول .

42. وقرر الوزراء كذلك ما يلي:

1) ينبغي للمفوضية أن تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بكبار السن وتثقيفها بشأن البروتوكول، لكي يؤثر كبار السن على حكوماتهم من أجل التوقيع على البروتوكول والتصديق عليه؛

ب) حالة إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق كبار السن ومشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في فريق العمل المفتوح العضوية المعني بالاتفاقية

43. قرر الوزراء ما يلي:

1) أن تؤيد الدول الأعضاء إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق كبار السن؛
2) ينبغي للدول الأعضاء أن تستخدم بروتوكول الاتحاد الأفريقي لحقوق كبار السن كمرجع على الصعيد الدولي عند صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق كبار السن؛
3) وعلى مستوى الأمم المتحدة، ينبغي وضع استراتيجية اتصال وخارطة طريق لإعداد الاتفاقية.

ثانيا – نتائج الدورة القطاعية – العمل والعمالة

تنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

44. قرر الوزراء ما يلي فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة:

1) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي على توضيح المفاهيم والمؤشرات المطلوبة، فضلا عن منهجية الإبلاغ لإتاحة مزيد من المناقشة على هامش مؤتمر العمل الدولي في جنيف وضمان أن تركز البلدان على أهم المؤشرات فقط ؛
2) إشراك الشركاء الاجتماعيين ورجال الأعمال والعمال في التعجيل بوتيرة تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية وإشراك الجهات الثلاث ومشاورتها على نحو أكثر في عملية الإبلاغ من خلال إرسال استبيانات أيضا إلى جهات التنسيق للشركاء الاجتماعيين؛
3) ينبغي للدول الأعضاء إنشاء وتعزيز هيكل المتابعة المشترك بين القطاعات بحلول سبتمبر 2017 وإبلاغ المفوضية عند تقديمه إلى هيئة المكتب؛
4) ينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الإجراءات المناسبة لصياغة وثيقتها حول إدراج برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية في خططها الوطنية والإقليمية؛
5) ينبغي وضع برامج لبناء القدرات للمؤسسات المسؤولة عن الإحصاءات المتعلقة بالعمل والعمالة من أجل تحسين جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها على مستوى الدول الأعضاء؛ ويتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي تعميم الاستراتيجية وأدوات الدرسات الاستقصائية التي تم وضعها، وذلك من خلال إطار مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل، بدعم من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة صحة الأسر الدولية من أجل الاستعمال الفعال من قبل الدول الأعضاء
6) ضمان اتساق السياسات في التعاون الدولي مع الشركاء مثل منظمة العمل الدولية بما يتماشى مع إعلان أديس أبابا لعام 2015 وبرنامج العمل اللائق لأفريقيا وخطة عمل واجادوجو + 10.

أ) منتدى الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير فرص العمل والتنمية الشاملة.

45. قرر الوزراء ما يلي:

1) ينبغي ربط الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالجهود الرامية إلى تشجيع ريادة المشاريع الجديدة، ومواصلة هذه الجهود في إطار الشراكات مع توسيع نطاقها لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الوطني؛

2) ينبغي تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بطريقة تسمح بتحقيق منافع مشتركة تتعدى حدود توفير فرص العمل اللائقة، بما في ذلك تحسين تقاسم التكاليف والمخاطر، وتحسين تقديم الخدمات الحكومية، وتحسين نوعية البيانات والإحصاءات وزيادة حجمها؛
3) وتعزيزا لشمولية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفعاليتها، يجب أن لا تقتصر على أصحاب المصلحة "العامين" و "الخاصين" فقط بل ينبغي أن تشمل العمال والنقابات والشركاء الاجتماعيين؛
4) ينبغي أن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي مبادئ توجيهية وأدوات، بما في ذلك الأطر التنظيمية، لتمكين الدول الأعضاء من إقامة وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بدءا بتعزيز قطاعاتها الخاصة، حيث أن الشركات الفعالة بين القطاعين العام والخاص تعتمد على قطاع خاص قوي؛
5) إدراج هجرة اليد العاملة والحماية الاجتماعية والعمالة الريفية في الإطار؛
6) تحسين فهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في القطاع الزراعي وفي بيئات ما بعد النزاعات؛
7) ينبغي للمفوضية جمع الخبرات من الدول الأعضاء وإصدار موجز واف للممارسات الجيدة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ودعم الدول الأعضاء في إعداد مشاريع شراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يشمل مبادرات ملموسة من قبل *مؤسسة فرص العمل لأفريقيا* في العمل على مطابقة المهارات، التحول الزراعي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنظيم مشاريع الأعمال، الحوار السياسي وما إلى ذلك.

مهارات من أجل فرص العمل والعائد الديمغرافي في أفريقيا

أ) مطابقة المهارات

46. ومراعاة لمقررات الاتحاد الأفريقي بشأن مطابقة المهارات، **قرر** الوزراء ما يلي:

1) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية في تنفيذ نموذج تقديرات العرض والطلب على المهارات في بلدان التجربة، وكذلك في تنمية قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال.
2) ينبغي تقديم مزيد من التوضيحات بخصوص دور المراصد الوطنية والمؤسسات التأهيلية الوطنية في ضمان مطابقة المهارات وتنسيق العرض والطلب بشأن اليد العاملة؛

3) يجب أن تأخذ مطابقة المهارات في الاعتبار التغير التكنولوجي وآثاره على متطلبات المهارات المستقبلية في مكان العمل.
4) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي استشارة الأعضاء ذوي الخبرة ذات الصلة في إعداد مشاريع الوظائف الخضراء.

حقوق العمال في مجال التجارة والاستثمار

47. اتخذ الوزراء القرارات التالية:

1) ينبغي إنشاء آلية لمساعدة البلدان الأفريقية على ضمان تنسيق أفضل بين وزارات العمل والتجارة من أجل مواءمة سياسات العمل مع الأحكام التجارية؛
2) ينبغي إنشاء منبر منظم للحوار بين الوزارات المعنية والشركاء الاجتماعيين وأوساط الأعمال، وينبغي للعمال مواءمة مواقفهم حول قضايا العمل ذات الصلة بالتجارة؛
3) ينبغي أن تتضمن الاتفاقات الوطنية المبرمة مع الشركات المتعددة الجنسيات أحكاما اجتماعية تكفل حدا أدنى من الحقوق الأساسية اللازمة لكي تكون الوظائف لائقة، ولا سيما في الصناعات الاستخراجية؛
4) ينبغي تشجيع إقامة شراكات بين الدول الأعضاء والمفوضية مع منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية لتعزيز حقوق العمل في التجارة والاستثمار؛
5) ينبغي إجراء بحوث لتوجيه الدول الأعضاء في تصميم سياساتها وتعاونها.

الضمان الاجتماعي

أ) **المشروع المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية بشأن الاستفادة من التعاونيات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ليشمل العمال الريفيين وأفراد أسرهم**

48. رحب الوزراء بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وقرروا ما يلي:

1) توسيع نطاق هذه الجهود في الدول الأعضاء وتحسين قياس أثرها؛
2) وضع قائمة ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة؛
3) توسيع نطاق مشاركة الشركاء في تنفيذ خطة الحماية الاجتماعية لعمال الاقتصاد غير الرسمي والريفي ليشمل الشركاء الاجتماعيين.

التعاون مع اللجنة المعنية بتطوير وتشجيع الحرف اليدوية لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل أصحاب الحرف

49. وعقب الإحاطة الإعلامية التي قدمتها اللجنة المعنية بتطوير وتشجيع الحرف اليدوية، أكد الوزراء أهمية الحرف اليدوية في الاقتصادات الأفريقية وضرورة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل هذا القطاع. أبدى وفد جنوب أفريقيا تحفظات حيث أن سياسة للضمان الاجتماعي الشامل مطبقة في البلد وتشمل العاملين في هذا القطاع.

50. قرر الوزراء ما يلي:

1) إنشاء نظام متسق ومتكامل للضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للحرفيين الأفريقيين يتماشى مع أسلوب التعاون بين المؤسستين.
2) ينبغي أن تشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي صناعة الحرف اليدوية ضمن أنشطتها الرئيسية.

إحاطات:

أ) تنفيذ صندوق العمل والتماسك الاجتماعي

51. وعقب المداولات بشأن الصندوق، **قرر** الوزراء ما يلي:

1) ينبغي جمع مزيد من المعلومات عن الهيكل المقترح للصندوق؛
2) ينبغي أن يواصل فريق العمل المشترك بين المفوضية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية صياغة وتطوير مفهوم الصندوق وتفاصيل القضايا الرئيسية؛
3) نهج من مرحلتين: (1) مراجعة نوع التمويل المتاح حاليا في الدول الأعضاء و(2) استخدام هذه المعرفة ليسترشد بها المنظور القاري بشأن إنشاء الصندوق.
4) واستنادا إلى قرار الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، يُطلب من المفوضية استكمال التفكير مع البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وتقديم مشروع اقتراح إلى **اللجنة الفنية المتخصصة المذكورة** بشأن صندوق العمالة والتماسك الاجتماعي.

52. أعرب الوزراء عن تقديرهم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والهجرة المشترك بين الاتحاد الأفريقي، منطمة العمل الدولية، المنظمة العالمية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛

وطلبوا مواصلة الجهود، بما في ذلك تفعيل اللجنة الاستشارية المعنية بالعاملين المهاجرين بدعم من المنظمة الدولية للهجرة.

التحضير للدورة الـ106 لمؤتمر العمل الدولي

تقرير عن أنشطة المجموعة الأفريقية في جنيف

53. تم اتخاذ القرارات التالية:

أ) استعراض الاجتماعات الإقليمية ودورها:

- ينبغي للمجموعة الأفريقية مواصلة متابعة موقفها بشأن تعديل قواعد الاجتماعات الإقليمية المتعلقة بمسألة تشكيل اللجان وأن يتم عقد الاجتماع الإقليمي القادم لمنظمة العمل الدولية في إطار المواد المعدلة.

ب) وثيقة 1986 لتعديل دستور منظمة العمل الدولية

- ينبغي أن تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي جهودها الرامية إلى الضغط على البلدان الأفريقية الستة المتبقية التي لم تصدق بعد على وثيقة 1986.
- ينبغي رفع الجهود المبذولة لكسب تأييد البلدان ذات الأهمية الصناعية الرئيسية إلى أعلى مستوى في الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ج) تعاون منظمة العمل الدولية مع صناعة التبغ

- ينبغي للدول الأعضاء عقد مشاورات ثلاثية وطنية بشأن مسألة التعاون بين منظمة العمل الدولية ودوائر صناعة التبغ
- ينبغي أن تضع منظمة العمل الدولية المبادئ التوجيهية/السياسات اللازمة للإبلاغ بأنشطة تعاونها مع دوائر صناعة التبغ
- ينبغي أن تفكر الدول الأعضاء والشركاء الاجتماعيون في أنشطة اقتصادية بديلة، بما في ذلك سبل العيش البديلة لمجتمعاتها التي تمارس زراعة التبغ نظرا لتأثير التبغ على صحة سكانها.

د) لجنة منظمة العمل الدولية المعنية بالعمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود:

- سيتم عقد اجتماع تحضيري للمجموعة الأفريقية في 4 يونيو 2017 في جنيف لوضع الصيغة النهائية لموقف المجموعة الأفريقية حول اللاجئين والمشردين داخليا فيما يتعلق بالتوصية رقم 71 المنقحة.

ه) التصديق على بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل القسري لعام 1930

- نظرا إلى أن ثلاث دول أفريقية فقط هي التي صدقت على البروتوكول، فإن الدول الأعضاء الأخرى مشجعة على القيام بذلك.

و) انتخاب أعضاء أفريقيين في مجلس الإدارة للفترة 2017–2020

- تم ترشيح البلدان التالية لتمثيل أفريقيا في مجلس الإدارة للفترة 2017–2020:

الأعضاء الستة النظاميون	النواب السبعة
1. **تشاد** (الوسط)	1. **الكاميرون** (الوسط)
2. **إثيوبيا** (الشرق)	2. **أوغندا** (الشرق)
3. **موريتانيا** (الشمال)	3. **رواندا** (الشرق)
4. **ليسوتو** (الجنوب)	4. **ليبيا** (الشمال)
5. كوت ديفوار (الغرب)	5. **ناميبيا** (الجنوب)
6. السنغال (الغرب)	6. **سوازيلاند** (الجنوب)
	7. نيجيريا (الغرب)

ز) منسق مجموعة البلدان الأفريقية من 2017 إلى 2020

- وفقا مبدأ التناوب الإقليمي الفرعي في التنسيق، عين منسق المجموعة الإفريقية إثيوبيا منسقا للفترة 2017–2020

ح) البلدان الناطقة باسم المجموعة الأفريقية والمنسقة للجان الدورة الـــ106 لمنظمة العمل الدولية

- تمت الموافقة على تعيين البلدان التالية متحدثة رسمية/منسقة للجان الدورة الـــ106 لمنظمة العمل الدولية في يونيو 2017:
  1. هجرة اليد العاملة: زامبيا

2. العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود: المناقشة الثانية لوضع المعيار: **أنجولا**
3. مناقشة متكررة حول الهدف الاستراتيجي للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل: **جنوب أفريقيا**
4. الاتصال مع اللجنة المعنية بمعايير التطبيق: هناك حاجة إلى متطوعين.

الميثاق الأفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا: الملحق 6 حول القضاء على الفقر والعمالة والتنمية الاجتماعية

54. أجاز الوزراء الملحق رقم 6 بشأن القضاء على الفقر والعمالة والتنمية الاجتماعية للميثاق الأفريقي للأمن والسلامة البحرية في أفريقيا وطلبوا من الدول الأعضاء التي لديها تعليقات إضافية إرسالها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه 30 يونيو 2017 من أجل إدماجها في الملحق. ويُطلب من المفوضية إحالتها بعد ذلك إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية

تواتر اجتماعات اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة والمشاركة فيها وطريقة سيرها

55. وفيما يتعلق بالمشاركة المقبلة في اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، قرر الوزراء ما يلي:

1) ينبغي تعزيز مشاركة المندوبين من قطاع التنمية الاجتماعية؛
2) ينبغي أن تحدد هيئة المكتب موضوع الدورات وبرنامج عملها خلال مؤتمر العمل الدولي؛
3) يلزم متابعة تنفيذ قرارات اللجنة الفنية المتخصصة وتقديم تقرير خاص قبل ستة أشهر من انعقاد الدورة التالية؛
4) يجب وضع معايير لمقارنة الممارسات الجيدة من اللجان الفنية المتخصصة الأخرى، مثل آليات البلدان المناصرة للجنة الفنية المتخصصة للخدمة العامة؛
5) الطلب من المفوضية النظر في إمكانية عقد دورة سنوية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.

البند 4 من جدول الأعمال: الإقرار الرسمي للبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمهيدا لرفعه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية

56. أجاز الوزراء البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تمهيدا لرفعه إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية

البند 5 من جدول الأعمال: كلمة معالي وزيرة التضامن والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر

57. قدمت معالي السيدة منية مسلم سي عامر موجزا عن قطاع التنمية الاجتماعية في الجزائر، وأكدت للاجتماع على أهمية قيام الدول الأعضاء بتوفير الحماية الاجتماعية لمواطنيها. وأشارت إلى أن الجزائر ملتزمة دائما بالحفاظ على الكرامة الإنسانية وحماية مواطنيها من خلال إصدار عدد من التشريعات التي تشمل الفئات الضعيفة – الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم الحكومة إعانات مالية وغيرها من أنواع التغطية لضمان الصحة والرفاهية للفئات الضعيفة، بما في ذلك برامج المساعدة المقدمة إلى النساء والفتيات اللواتي يعشن في ظروف صعبة، بغية إدماجهن في خطط الحماية الاجتماعية والعمالة. وقد تم وضع استراتيجيات من أجل تمكين المرأة من خلال ضمان تولّيها مناصب صنع القرار وتشجيعها على تنظيم المشاريع. وهناك أيضا قوانين لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس. والجزائر طرف في الوثائق الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت معالي الوزيرة كلمتها بالتشديد على أن الإدماج الاجتماعي أمر بالغ الأهمية في الجزائر لمكافحة التهميش والفقر، وقد أخذت الحكومة زمام المبادرة لضمان عدم تخلف أي واحد عن ركب أجندة التنمية الوطنية.

البند 6 من جدول الأعمال: موعد ومكان انعقاد اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة لتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

58. رحب الوزراء بالعرض المقدم من جمهورية غينيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في أبريل 2019.

البند 7 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال

59. لم يتم طرح أي مسألة تحت هذا البند.

البند 8 من جدول الأعمال: بحث واعتماد تقرير اجتماع الوزراء

60. اعتمد الوزراء تقريرهم والإعلان مع تعديلات ستقوم المفوضية بإدراجها

البند 9 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية

61. أعربت سعادة الدكتورة أميرة الفاضل، مفوضة الشؤون الاجتماعية، عن شكرها لحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدعمها وكرم ضيافتها. كما توجهت بالشكر إلى فخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الوزراء، السيد عبد المالك سلال الذي شرف الاجتماع بحضوره، ومداخلته التي كانت مصدرا إلهام خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الوزارية. وأعربت عن تقديرها للتفكير والتحول الجديدين من الدول الأعضاء والشركاء وأرباب العمل والعاملين وغيرهم من أصحاب المصلحة نحو منح الأولوية للحوار الاجتماعي والعدالة، والتنمية المستدامة والنمو الشامل، التي تحتل صدارة أجندة 2063 والأطر القارية المختلفة. وشددت على أن التركيز سينصب على تنفيذ القرارات المتخذة في الجزائر، خاصة بشان البروتوكول المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وصياغة وثائق إدماج البرنامج الخماسي ذي الأولوية لتنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو + 10 في القوانين الوطنية والإقليمية. وستشمل الأولويات الأخرى إدماج خارطة الطريق حول العائد الديمغرافي في الأطر الوطنية لسياسة العمالة، وكذلك الإجراءات الوطنية لتمكين المرأة في أسواق العمل الأفريقية تحت منظور حقوق الإنسان، وحملة الاتحاد الأفريقي لانهاء وزواج الأطفال.

62. أكدت على أنه ستتم مشاورة هيئة المكتب بشأن نتائج هذه اللجنة الفنية المتخصصة وغيرها من المسائل التي قد تكون مطروحة على هامش مؤتمر العمل الدولي في جنيف. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى حكومة جمهورية غينيا على قبول استضافة الدورة المقبلة للجنة الفنية المتخصصة.

63. من جانبه، أعرب معالي محمد غازي، رئيس هيئة مكتب الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، بالنيابة عن أعضاء هيئة المكتب، عن شكره لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على تكرمه باستضافة الاجتماع وعلى ما قدم له من الدعم. وأقر بجودة العمل الذي أنجزه الخبراء، حيث تباحثوا المسائل التي تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفريقيين. وأشار إلى أن القرارات الهامة التي اتخذها الاجتماع ستساعد على تحسين ظروف المعيشة والعمل للعمال والشباب وكبار السن والنساء والمعوقين والمهجّرين. وخصّ بالذكر اعتماد مشروع البروتوكول بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضرورة التعجيل بالتصديق على البروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن. وحث على ضرورة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، لا

سيما التعاون الفني البيني الأفريقي، مؤكدا عزم الجزائر على توسيع نطاق تعاون المدرسة الاجتماعية الدولية ليشمل البلدان الأفريقية. وتعهد على ضمان إيلاء هيئة المكتب عناية خاصة لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع من أجل تحقيق إنجازات ملموسة لما فيه فائدة الشعوب. كما أشاد بغينيا لتقديم عرض لاستضافة الدورة القادمة للجنة الفنية المتخصصة في أبريل 2019.